العرب
الخميس 2019/08/08
السنة 42 العدد 11432

بريكست دون اتفاق يعرض الأمن القومي البريطاني للخطر

لندن ستفقد حق النفاذ إلى نظام تبادل المعلومات الأوروبي

تفقد بريطانيا حق النفاذ إلى نظام تبادل المعلومات الأوروبي الخاص بمكافحة الجريمة والإرهاب بمجرد انفصالها من دون اتفاق وهذا ما يعرض الأمن القومي البريطاني للخطر. وفي تتالي التحذيرات الداخلية والخارجية من التداعيات المؤلمة لبريكست دون اتفاق يبدو رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون عازما على وضع حد لمعضلة الانفصال بحلول 31 أكتوبر القادم مهما كان الثمن.

جونسون لا يصغي

لندن - قال رئيس وحدة مكافحة الإرهاب في بريطانيا إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق من شأنه أن يحول دون اطلاع الشرطة البريطانية على البيانات الأوروبية الخاصة بالمجرمين الخطرين اعتبارا من 31 أكتوبر القادم، وهو ما من شأنه أن يضر بالسلم والأمن، بينما يبدو رئيس الوزراء بوريس جونسون متمسكا بموعد الخروج باتفاق أو من دونه.

وقال نيل باسو لصحيفة الغارديان إنه إذا غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي بلا اتفاق، فستفقد الشرطة إمكانية الاطلاع على البيانات من خلال نظام معلومات شنغن وسجلات أسماء الركاب والقدرة على استخدام أوامر الاعتقال الأوروبية.

وأضاف باسو "سيثير هذا خطرا مباشرا يتمثل في أن الأفراد القادمين إلى هذا البلد قد يكونون مجرمين خطيرين، سواء كانوا مطلوبين أو ما زالوا مجرمين متمرسين خطيرين، يمكن أن يرتكبوا جرائم في هذا البلد، ولن نعرف ذلك". وتابع "لا يزال هناك قلق بالغ. سيتعرض أمننا لبعض المخاطر، لا أستطيع أن أحدد نطاقا لهذا".

وكان رئيس الوزراء بوريس جونسون قد قال إنه يريد التوصل إلى اتفاق جديد مع بروكسل، لكن بريطانيا ستترك التكتل في 31 أكتوبر دون اتفاق إذا لزم الأمر، مضيفا أنه يتعين على البلاد الاستعداد لما قد يتبع ذلك من اضطراب.

وقال رئيس وحدة مكافحة الإرهاب "يمكننا أن نقلل أثرها (المخاطر)، لكنها الأنظمة ستكون أبطأ... لقد تم تطوير تلك الأنظمة والأدوات في الاتحاد الأوروبي لأسباب وجيهة للغاية. لقد كانت جيدة جدا. على أي حال، فقد فقدنا كل ذلك. كان علينا إعادة التفاوض على هذا الأمر". ويُعتبر نظام تبادل المعلومات الأوروبي قاعدة بيانات حكومية مأمونة النتائج، تستخدمها البلدان الأعضاء أو المشاركة في فضاء شنغن للحفاظ على وتوزيع المعلومات ذات الصلة بأمن الحدود وتنفيذ القانون.

نيل باسو
بريكست دون اتفاق سيحول دون اطلاعنا على البيانات الأوروبية

وأكد القادة الأوروبيون أن اتفاق الانسحاب، الذي يجدد شروط خروج بريطانيا بعد 46 عاما من العضوية، نهائي، إلا أنهم مستعدون لإعادة فتح المناقشات حول العلاقة المستقبلية الموجودة في "الإعلان السياسي" المرفق بالاتفاق. ويطالب جونسون بإعادة النظر في بند شبكة الأمان الذي يحدد العلاقات بين أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي وأيرلندا الشمالية التابعة للمملكة المتحدة.

وينصّ الترتيب المثير للجدل بشأن "شبكة الأمان" أو "باكستوب" على إبقاء كامل المملكة المتحدة في اتحاد جمركي لتجنّب إعادة الحدود الفعلية بين أيرلندا الشمالية التابعة لبريطانيا وجمهورية أيرلندا العضو في الاتحاد. ويرى جونسون أن تهديد الخروج الفوضوي من الاتحاد الأوروبي سيجبر بروكسل على الإذعان ومنح لندن شروطا أفضل ستتيح لها إبرام اتفاقيات تجارية مع قوى عالمية مثل الصين والولايات المتحدة. ويتمحور حلّ جونسون بشأن هذه الحدود حول اقتراحات رفضها الاتحاد الأوروبي والقادة الأيرلنديون لأنها إما غير قابلة للتطبيق وإما غير كافية.

وفي مجلس العموم البريطاني، تبدو حظوظ جونسون في حسم ملف بريكست ضئيلة داخل برلمان منقسم بشأن استراتيجية الانفصال، بعد أن تناقلت تقارير إعلامية وجود محادثات سرية بين عدد من وزراء تيريزا ماي الذين أقالهم جونسون وحزب العمال المعارض من أجل التصدي داخل مجلس العموم لانفصال المملكة المتحدة من دون اتفاق.

ويؤكد مراقبون أن هؤلاء المشرعين يستطيعون الإطاحة بالحكومة بتصويت على حجب الثقة، ما يضع جونسون أمام حتمية إجراء انتخابات مبكرة على أمل الحصول على أغلبية برلمانية تساند خططه. ويبدو أن وضوح نهج رئيس الوزراء الجديد في التعامل مع ملف بريكست ساهم في ارتفاع شعبية المحافظين، إلا أن تنفيذ استراتيجيته وتعهداته قد تصطدم برفض برلماني إذا ما مضى قُدما في العمل على الانفصال من دون اتفاق. وذكرت صحيفة الأوبزرفر أن وزير المالية البريطاني السابق فيليب هاموند، الذي ترك الحكومة قبل تولّي بوريس جونسون منصب رئيس الوزراء، أجرى محادثات سرية مع حزب العمال المعارض بشأن كيفية وقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق. وكان رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك قد سارع إلى تهنئة جونسون وقال "أتطلع إلى لقائك لمناقشة تعاوننا بالتفصيل". وبدوره، حذّر رئيس وزراء أيرلندا ليو فارادكار بوريس جونسون، قائلا إنّ "الإيحاء بأنّه يمكن الحصول على اتفاق جديد في أسابيع أو أشهر ليس واقعيا على الإطلاق".

ولكن من الجهة المقابلة للمحيط الأطلسي، تظهر الأمور أكثر تفاؤلا، إذ أنّ الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي كان من أوائل المهنئين لبوريس جونسون، مقتنع بأنّه سيقوم بعمل "رائع".

وتشكلت لدى المواطن البريطاني قناعة جاءت متأخرة بتداعيات بريكست "المؤلمة" التي ستطال مختلف جوانب الحياة اليومية، حيث سيخفف انسحاب البلاد من التكتل الأوروبي وفقا لاتفاق من وطأة هذه التداعيات، فيما يؤكد خبراء اقتصاديون أن المملكة المتحدة تسير نحو الأسوأ مهما كانت صيغة الانفصال.

التوتر في كشمير يدفع باكستان إلى خفض علاقاتها الدبلوماسية مع الهند

إسلام أباد - قررت باكستان، الأربعاء، طرد السفير الهندي لديها واستدعاء سفيرها لدى نيودلهي، في إطار تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع الهند وتعليق الاتفاقات التجارية الثنائية معها، فيما تستعد إسلام أباد لرفع ملف كشمير إلى مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية أيضا.

وجاء ذلك في بيان صدر عن مكتب رئيس الوزراء عمران خان عقب اجتماع للجنة الأمن القومي الباكستانية انعقد لمناقشة تبعات قرار الهند بإلغاء الوضع الخاص لإقليم كشمير المتنازع عليه.

وحضر الاجتماع أرفع القيادات المدنية والعسكرية، لبحث تطورات الأوضاع بين البلدين بعد قرار نيودلهي إلغاء مادة دستورية متعلقة بإقليم كشمير المتنازع عليه بين البلدين.

ودعا خان خلال الاجتماع "جميع القنوات الدبلوماسية في بلاده إلى فضح وحشية النظام الهندي العنصري وانتهاكاته لحقوق الإنسان"، كما طالب القوات المسلحة في بلاده بـ"مواصلة التأهب".

وألغت، الهند، الاثنين، الحكم الذاتي لولاية "جامو وكشمير"، الشطر الهندي من الإقليم، والمادة 370 من الدستور الملزمة بذلك، وأدخلت قرار الإلغاء حيز التنفيذ "فورا".

ويطلق اسم "جامو وكشمير"، على الجزء الخاضع لسيطرة الهند، ويضم جماعات مقاومة تكافح منذ 1989، ضد ما تعتبره "احتلالا هنديا" لمناطقها.

ويطالب سكانه بالاستقلال عن الهند، والانضمام إلى باكستان، منذ استقلال البلدين عن بريطانيا عام 1947، واقتسامهما الإقليم ذي الغالبية المسلمة.

وفي إطار الصراع على كشمير، خاضت باكستان والهند 3 حروب أعوام 1948 و1965 و1971، ما أسفر عن مقتل نحو 70 ألف شخص من الطرفين.

ومنذ 1989، قُتل أكثر من 100 ألف كشميري، وتعرضت أكثر من 10 آلاف امرأة للاغتصاب، في الشطر الخاضع للهند من الإقليم، بحسب جهات حقوقية، مع استمرار أعمال مقاومة مسلحة من قبل جماعات إسلامية ووطنية.

وخضعت كشمير الهندية الأربعاء للإغلاق الشامل الذي تفرضه السلطات الهندية لليوم الثالث على التوالي، سعيا لتجنب اشتعال الوضع، بعد قرارها إلغاء الحكم الذاتي في هذه المنطقة المتنازع عليها حيث قتل متظاهر واحد على الأقل خلال الأيام الماضية. وقال مسؤول أمني في وادي سريناغار "نعلم أن كشمير تغلي، وستنفجر بعنف، لكننا لا نعرف متى. لا أعرف كيف يمكن رفع حظر التجول ولا تحدث تظاهرات عنيفة؟".

وبعد تحضيرات جرت بسرية تامة، قامت حكومة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي الذي ينتمي إلى القوميين الهندوس، الاثنين بإلغاء الحكم الذاتي الدستوري في جامو وكشمير (شمال). وصوّت البرلمان الهندي على تقسيم الشطر الهندي من كشمير إلى منطقتين خاضعتين مباشرة لسلطة نيودلهي، ما يهدد بإشعال المنطقة التي تشهد حركة تمرد انفصالي منذ ثلاثين عاما.

عمران خان
أدعو القوات المسلحة الباكستانية إلى مواصلة التأهب

وتخضع هذه المنطقة الواقعة في الهيمالايا والتي تطالب بها باكستان أيضا، لحظر تجول صارم منذ مساء الأحد، وهي معزولة تماما عن العالم بعد أن قطعت فيها جميع وسائل الاتصال. وعلى الرغم من الانتشار الأمني المكثف ومنع التنقل والتجمعات، تحدث سكان مدينة سريناغار عن تظاهرات متفرقة.

وقال مسؤول في الشرطة، إن متظاهرا شاباً "قفز في نهر جيلوم ومات" بعد أن كانت تلاحقه الشرطة. ووقعت الحادثة في البلدة القديمة في سريناغار التي تعتبر بؤرة للتظاهرات المناهضة للهند.

وأسفرت تظاهرات عن ستة جرحى على الأقل. ونقل ستة أشخاص على الأقل إلى المستشفى في سريناغار للعلاج من إصابات ناجمة عن إطلاق النار وغيرها، كما قال مسؤول طبي في المستشفى.

وتؤكد السلطات الهندية على أن الوضع هادئ في هذه المنطقة الجبلية، مصدر الخلاف في شبه القارة الهندية منذ سبعة عقود.

ويخيم صمت مزيف على سريناغار في الأيام الأخيرة. وتوحي الشوارع المقفرة بأن المدينة مدينة أشباح. فجميع المتاجر مغلقة. ويقف جنود مسلحون على حواجز مسيجة بالأسلاك الشائكة. وحدها طيور الحمام والكلاب الضالة تتحرك.

رئيس وزراء الهند يغامر بالتصعيد في ملف كشمير
ص6

سيدات الأعمال الأفغانيات لن يقبلن سلاما مع طالبان لا يحفظ حقوقهن

كابول - تصر سيدات الأعمال في أفغانستان على أنه لا عودة للوراء إلى أيام القمع التي شهدنها في ظل حكم حركة طالبان، وأن ما حققته المرأة من تقدم في السنوات الثماني عشرة الماضية لن يحيد عن مساره.

وترجح المحادثات الجارية بين الحركة الإسلامية المتشددة والولايات المتحدة حول إنهاء الحرب أن يسمح أي اتفاق يتم التوصل إليه بعودة طالبان للقيام بدور ما في الحكم.

غير أن النساء اللائي حققن إنجازات في مجال الأعمال منذ الإطاحة بحركة طالبان في العام 2001 يقلن إنه لا يمكن تجريدهن مما تحقق من إنجازات. وقالت كاملة صديقي (41 عاما) وهي رائدة أعمال تشارك في مشروعات من بينها أول تطبيق لسيارات الأجرة في أفغانستان باسم (كاويان كابز) "لا أعتقد أن الأفغانيات سيعدن إلى الوراء أبدا".

وتدرك كاملة، التي كانت في الثامنة عشرة من عمرها عندما سيطرت حركة طالبان على كابول في 1996، تمام الإدراك كيف يمكن خنق الطموح.

وأضافت "كانت تفكيرنا كلنا أثناء تلك الفترة في الدراسة والتعلم وكان التعليم أهم شيء بالنسبة لنا، لكن حياتنا تغيرت".

وكانت طالبان قد منعت النساء من التعلم والعمل وكانت تلزمهن بألا يغادرن بيوتهن إلا بصحبة محرم. وبين عشية وضحاها اختفت النساء خلف البرقع واقتصرت أنشطتهن على العمل داخل بيوتهن. وقالت كاملة إنها بدأت مع شقيقتيها نشاط حياكة على نطاق ضيق وإنه حقق ازدهارا. وبعد الإطاحة بطالبان عملت مع منظمات دولية قبل أن تبدأ أعمالها الخاصة.

وركزت مساعي المساعدات الدولية التي وصلت مع القوات الأجنبية على تعليم البنات وتمكين المرأة لكن ثمة مخاوف من أن يتبدد هذا التقدم مع انسحاب القوات الأميركية بالكامل وإنهاء الدور الدولي وعودة حركة طالبان إلى الظهور على الساحة السياسية في أفغانستان.

وتُصور حركة طالبان نفسها في الآونة الأخيرة على أنها أكثر اعتدالا وتقول إن الإسلام يمنح المرأة حقوقا في مجالات مثل الأعمال والملكية والميراث والتعليم والعمل واختيار شريك الحياة والأمن.

وفي الوقت نفسه حذرت الحركة من الاختلاط بين الجنسين ونددت بمن ترى أنهم يشجعون المرأة على تحدي الأعراف والتقاليد.

وقالت رائدة الأعمال نرجس عزيز شاهي (29 عاما) إنه ثمة فرصة ألا تقيد طالبان نشاط النساء في قطاع الأعمال، لكنها أكدت أنها ستحارب هذا الاتجاه إذا ما حاولت طالبان ذلك.

ومن مشروعاتها مشروع اسمه "آي كافيه" افتتحته عام 2017، وهو واحد من عدة مقاه تتيح تجمع الشبان والشابات للدردشة والدراسة. وقالت "إذا جاءت طالبان بأفكارها القديمة فلن يكون بالطبع مسموحا للنساء بالعمل وهذا سيكون غير مقبول". وأضافت "لن أسمح بإغلاق مقهاي وتجاهل إنجازاتي على مدى عامين.. سأحارب... نريد السلام بشرط حفظ حقوق المرأة".

وقالت منيجة وفيق نائبة رئيسة غرفة التجارة والصناعة للسيدات إن الغرفة تضم 12 ألفا من العضوات يعملن في قطاعات متعددة منها الإعلام ومنها تكنولوجيا المعلومات والمدارس الخاصة والعيادات والأشغال اليدوية.

وأضافت أن استثماراتهن تزيد على 70 مليون دولار وصادراتهن تدر ما يصل إلى 800 مليون دولار سنويا.

وقالت إنها تثير قضية حقوق المرأة في كل فرصة مع اقتراب احتمالات التغير السياسي، وإنها متفائلة.

ويخشى أفغان كثيرون ألا يتكبّد الأميركيون الذين هم على عجلة من أمرهم لمغادرة البلد بعد حرب دامت حوالي 18 عاما، عناء الحصول على ضمانات متينة لحماية حرية التعبير وحقوق النساء والأقليات.

> تحاول طالبان إظهار أنها قطعت مع أيام الوحشية التي أظهرتها في التسعينات عندما حظرت الموسيقى وتعليم البنات

وفي حين منع مسلحو طالبان كل النساء والفتيات من التعليم خلال فترة حكمهم بين 1996 و2001، فإنهم يسمحون الآن للفتيات بالالتحاق بالمدارس غير أن الأمر متباين نوعا ما عبر مناطق مختلفة من البلاد.

وتحاول طالبان إظهار أنها قطعت مع أيام الوحشية التي أظهرتها في التسعينات عندما حظرت الموسيقى ومنعت تعليم البنات ونفذت إعدامات علنية في ملعب كرة القدم في كابول، تزامنا مع التحركات المتزايدة نحو السلام.

وبينما تتكشف محادثات السلام مع جولة جديدة من المفاوضات بين طالبان والولايات المتحدة في الدوحة، يقدم الذين يعيشون أو عاشوا في معاقل الحركة هذه الصورة من طريقة حكم المتمردين، بعد أكثر من 17 عاما على طردهم من السلطة (2001-1996) بعد الغزو الأميركي. وهم يرسمون بذلك صورة لما يمكن أن تكون عليه الحياة في أفغانستان إذا منحهم انسحاب للقوات الأميركية حرية التطبيق الصارم للشريعة كما يرونها.

وتؤكد أشلي جاكسون الباحثة في مركز "أوفرسيز ديفلوبمنت أينستيتيوت" أنه حتى في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة على ما يبدو، تفرض طالبان تفسيرها الخاص للشريعة. وهي تحل كل النزاعات طبقا لذلك من الطلاق إلى القتل، بعيدا عن قانون الأحوال المدنية وقانون العقوبات الأفغاني حيث الأحكام قاسية وتصدر بسرعة، من بتر عضو حدًا للسرقة أو شنق سجين على جانب طريق كتحذير. وتقول هيذر بار الباحثة في منظمة "هيومن رايتس ووتش" غير الحكومية إن طالبان تسمح في بعض الأماكن بتعليم البنات "لكن للمرحلة الابتدائية فقط" وفي إطار صارم من عدم الاختلاط بين الجنسين، غير إن الباحثة ترى أنه من "السخف والخطأ" استنتاج أنهم غيروا مقاربتهم حيال النساء.

وأضافت أن "عددا كبيرا من الرجال يؤكدون أن اتفاقا مع طالبان سيكون مقبولا بالنسبة للنساء، النساء هن من يعرفن إن كان ذلك مقبولا لديهن أم لا، لكن هل هناك من يصغي إليهن؟".

لا تراجع عن المكتسبات